الفصل الأول

الحرب على سورية من منظور الاقتصاد السياسي

« محاولة للتنظير من أجل الفهم»

ترى نظرية التحديث التي كانت تنادي بها دول المركز الرأسمالي من أجل تنمية الدول في العالم الثالث أن على الدول النامية أن تتخذ من التنمية التدرجية سبيلاً حتى تصل إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال مراحل خمس تبدأ من التحوُّل من اقتصاد زراعي إلى بداية الاقتصاد الصناعي إلى مراحل متقدمة يدخل فيها الاستثمار دوراً في بناء اقتصاديات هذه الدول، ولكن مع بقاء معظم بلدان العالم الثالث في مرحلة التخلف والتبعية الشاملة للغرب جاءت نظرية المركز والأطراف لتعطي الدلائل على أن دول العالم الثالث مفروض عليها التخلف والتبعية فرضاً وذلك بسبب وجود مركز قوى تهيمن على باقي الأطراف في العالم[1]، هذا المركز تقف فيه قوى عالمية متحالفة استراتيجياً من أجل هدف واحد وهو السيطرة و الهيمنة على كامل دول الأطراف، كما أن دول المركز تعيش وتترعرع على دول الأطراف التي تمد المركز سواء أكان ذلك بالمواد الخام الطبيعية أو حتى الموارد البشرية الرخيصة.

وتحويلها إلى أسواق لتصريف المنتجات والتي يتم توظيفها لبقاء المركز متطوراً وإبقاء التخلف واقعاً فعلياً في دول الأطراف[2]، وتتسم دول المركز و التي ترتبط فيما بينها[3] بمجموعة من السمات وفق الآتي:

- السمات الاقتصادية: (مشروعات اقتصادية متعددة الجنسيات، مركز للمواد الاستراتيجية، مناطق تمويل واستثمار، بيئة صناعة تكنولوجية متطورة، وإدارة تكنوقراطية عالية التخصص) .
- السمات الاجتماعية: (الرفاهية الاجتماعية بسبب ارتفاع الدخل ، وانخفاض مستويات البطالة، وضمان اجتماعي عالي، ومستوى عال من الحريات).
- السمات السياسية: (تتمتع بالاستقرار السياسي، والاستقلال بالقرار السياسي، وتتحكم بالقرار السياسي لدول الأطراف).

وعليه إن دول المركز في النظام العالمي تتحكم في دول الأطراف عن طريق:

- السيطرة على موارد الطاقة: من خلال تحكم دول المركز في ملف مثل الطاقة من ناحية توفير الامداد الآن وأيضا ضمان الاحتياطي في المستقبل كما يتم

الضغط على دول الأطراف لتخفيض انتاج النفط من أجل الحفاظ على السعر الذي تحدده دول المركز[٤].

- السيطرة على الغذاء: إن السيطرة والتحكم بالموارد الغذائية وخاصة القمح كونه محصول استراتيجي لا يمكن للشعوب والأمم أن تستغني عنه ومن خلاله لا يقوى أي نظام من الأنظمة مهما بلغت قوته و سلاحه على المقاومة والصمود والتحدي وهو لا يملك اكتفاءً من الطعام وخاصة القمح[٥].

- السيطرة على انتاج و بيع السلاح والعمل على خلق الصراعات : إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الدول المصنعة و المصدرة للسلاح لدول الأطراف وهذه صناعة أرباحها تفوق الخيال و صفقاتها تبدأ بالمليار فما فوقه، وتتنافس القوى العالمية في الترويج لسلاحها وصناعتها العسكرية بل قد تدخل في حروب تكون من أهدافها التكتيكية اختبار ترسانتها من الأسلحة و الترويج لها عالميا ، ولا تسمح دول المركز لأي طرف من دول الأطراف أن يوطن على أراضيه صناعات عسكرية مستقلة توفر له المعدات العسكرية والذخائر الضرورية لجيشه.[٦]

- السيطرة على وسائل الاعلام العالمي : حيث تتحكم دول المركز بوسائل الاعلام العالمي[٧] والأقمار الصناعية وشبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض منها فرض الهيمنة الفكرية والثقافية وهو ما يعرف بالقوة الناعمة[٨] وأغراض أخرى مخابراتية ، إن الاستعمار الفكري و الثقافي هو أسوء أشكال الاستعمار وتكمن خطورة هذا الاستعمار في أنه يقوم بدور دعائي دائم لنموذج الحياة في دول المركز ويكرس الهيمنة الاقتصادية وهو شرط أساسي من شروط ديمومة استغلال دول المركز لدول الأطراف الفقيرة.

- مصادرة القرار السياسي لدول الأطراف : حيث تمنع دول المركز دول الأطراف من أن تكون لها سياساتها المستقلة وتحالفاتها الدولية لذا تصبح مفاهيم من

قبيل مقاومة الاحتلال والهيمنة والسيطرة من قبل دول الأطراف هي إرهاب وعدوان بالنسبة لدول المركز ومحاولة بناء اقتصاد مستقل يكتفي ذاتياً هو عمل عدائي و يصبح النظام في هذه الدولة من النظم العدوانية المارقة التي يجب أن تحاصر[٩] وهذه حالة سورية ومن ينهج نهجها.

ومن العرض السابق نجد أن هناك خلل بنيوي في منظومة الموارد الهامة والتي تتحكم بها دول المركز في الأطراف التي تملك مجموعة من المعوقات البنيوية الذاتية وأخرى مفروضة عليها ونتيجة لذلك تتسم دول الأطراف بأنها :

- تابعة على المستوى الاقتصادي وتعتمد على تصدير المواد الأولية وذات مديونية خارجية كبيرة[١٠].
- متخلفة من الناحية التكنولوجية و يعود ذلك إلى احتكار دول المركز للصناعات والتكنولوجيات المتقدمة [١١] .
- وجود فجوة غذائية كبيرة.
- لا تملك قرراها السياسي المستقل[١٢] .

في الواقع إن دول الأطراف يجب ان تستقل باقتصاداتها وقرراها السياسي حتى تحقق التنمية في بلدانها وإن تمت حالة الانفكاك عن المركز يمكن أن تصبح لها كياناتها المستقلة وعلاقاتها الاقتصادية الخارجة عن منظومة الاقتصاد الكوني الأمر الذي يحفظ لها قرار السياسي المستقل و يجعلها تفلت من أسر التبعية و التخلف ويمكن ان ندلل على هذه القضية من خلال دراسة الحالة السورية قبل الحرب الكونية عليها:

في نهاية الثمانينيات تعرضت سورية إلى حصار اقتصادي خانق من الدول الغربية مع نهاية المعركة العسكرية مع تنظيم الاخوان المسلمين والتي انتهت بكسر شوكة ذلك التنظيم عسكريا فكان الخيار الاخر للمشروع الامريكي في المنطقة العربية

هـو العقوبـات الاقتصاديـة الخانقـة والتـي أدت إلـى فقـدان معظـم المـواد المسـتوردة مـن الأسـواق وتوقفـت الكثيـر مـن المعامـل والمصانـع بسـبب نقـص حـاد في قطـع الغيـار ونقـص في مسـتلزمات الانتـاج، ومـع أصـرار الرئيـس حافـظ الأسـد علـى عـدم الخضـوع للتبعيـة تم اعتمـاد اسـتراتيجية وطنيـة متكاملـة أدت إلـى نقلـة نوعيـة في تأمـين البدائـل الوطنيـة لـكل المسـتوردات وعلـى كافـة المسـتويات و أدت تلـك الاسـتراتيجية إلـى اعـادة تشـغيل المعامـل (المصانـع) السـورية بقطـع الغيـار المصنعـة محليـاً ووصلـت سـورية بعدهـا إلـى السـوق المكتفـي ذاتيـاً مـن خـلال تلاحـم العناصـر الاقتصاديـة البنيويـة وحققـت سـورية بعدهـا الانتصـار الكلـي علـى سياسـة الحصـار التـي فرضتهـا الـدول الامبرياليـة وكانـت تلـك العناصـر كالاتـي :

- وجـود قطـاع زراعـي كبيـر أمـن لسـورية الاكتفـاء الذاتـي مـن القمـح والسـكر والخضـار وغيرهـا ومكـن سـورية مـن تحقيـق مقولـة (نـأكل ممـا نـزرع).
- وجـود قطـاع صناعـي متوسـط مـد السـوق المحليـة بالعديـد مـن السـلع التـي كانـت تسـتورد فيمـا سـبق و حققـت سـورية مـن خلالـه مقولـة (نلبـس ممـا نصنـع) .
- وجـود قطـاع تجـاري وقطـاع خدمـي وعلاقـات اقتصاديـة مـع دول الجـوار أمـن لسـورية بعـض قطـع النقـد الأجنبـي مـن جـراء تصديـر الفائـض مـن منتجـات القطـاع الزراعـي و الصناعـي.
- وجـود أيـدى عاملـة ماهـرة اسـتطاعت خلـق بدائـل منتجـة محليـاً للعديـد مـن السـلع و منهـا قطـع الغيـار[١٣]

لقـد حققـت سـورية علـى المسـتوى الاقتصـادي(الاكتفـاء الذاتـي) وعلـى المسـتوى السياسـي (إقـرار التعدديـة السياسـية)[١٤] وهـو مـا أحـدث تقدمـاً ملموسـاً حيـث تحققـت في سـورية التنميـة (الوطنيـة المسـتقلة) بنـاء علـى مفهـوم التمحـور حـول الـذات الوطنيـة المتحـررة مـن النظـام الامبريالـي وبشـكل نمـت فيـه وتوحـدت الطبقـة العاملـة والطبقـة الفلاحيـة وبالتالـي نمـى الوطـن بـكل فئاتـه وقطاعاتـه ونجـح في الإفـلات مـن التبعيـة.[١٥]

واستطاعت من خلاله سورية إدماج الاقتصاد الوطني في نظام واحد يتم من خلال تجاوز البنية الاحتكارية للنظام الامبريالي المعادي والذي يهدف إلى الاستيلاء على خيرات البلاد و مصادرة قراراها السياسي خدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية تلك الاستراتيجية الوطنية مكنت سورية من الوصول إلى النتائج الآتية:

١. إن التنمية الوطنية المستقلة أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

٢. إن الاكتفاء الذاتي مكن سورية من الحفاظ على قرارها السياسي المستقل.

٣. إن الاكتفاء الذاتي مكن سورية من الخروج من كونها طرفاً لأي مركز وخلق منها دولة وطنية غير تابعة عن طريق انهاء التبعية السياسية و الاقتصادية .

٤. التمحور حول الذات الوطنية فجر الطاقة الابداعية للإنسان السوري وأصبح التقدم ظاهرة ملموسة بسبب فك الارتباط مع الغرب الاستعماري الذي يصنع التخلف في البلدان النامية .

إن نظام الانتاج الوطني المعتمد على الخبرات الوطنية أدى إلى نشوء صناعة موجهة لخدمة الداخل السوري المقاوم فالصراع الطبقي بين الرأسمالية الوطنية والطبقة العاملة تلاشى لأن الدولة كانت حاضرة في كل الميادين فكان التعليم المجاني والصحة المجانية والوصول إلى اشباع نوعي وكمي لاحتياجات الانسان السوري كما أن الوضع الأمني حقق أعلى مستويات الأمن والأمان على مستوى العالم .

وما أشبه اليوم بالأمس فبعد انتصار سورية على كل قوى التآمر في العالم عسكرياً خلال ثمانى سنوات من الحرب ، تحاول القوى المعادية من خلال الاقتصاد عن طريق ما أطلق عليه قانون قيصر الوصول إلى ما عجزت عنه عسكريا الأمر الذي يتطلب ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تعيد تحقيق مقولة الاكتفاء الذاتي لأنه من المستحيل الوصول للنصر حينما نعتمد على الخارج لتأمين متطلبات الحياة وقدر سورية على الدوام تحقيق النصر بفضل وعيها بضرورة مواجهة مشروع التبعية، لذلك تسعي سورية خلال مرحلة إعادة الاعمار إلى عودة مواطنيها المهاجرين واللاجئين في

دول العالم باعتبارهم أحد أهم أدواتها في تحقيق التنمية المستقلة في مواجهة مشاريع التبعية الغربية، وتجاربها وخبراتها السابقة سوف تساعدها على العودة مرة أخري لمواصلة عملية البناء والتعمير.

●●●

المراجع

١- للمزيد حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى : سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة دار ابن خلدون، بيروت ، ١٩٧٣. سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد المهدى، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤. سمير أمين التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤.

Frank, A. G.(1998) ReOrient: Global Economy in the Asian Age. Berkeley: University of California Press.

Kay, C(2005) Andre Gunder Frank: From the 'Development of Underdevelopment' to the 'World System. Development and change journal.

Kay, C. (1989) Latin American Theories of Development and Underdevelopment. London and New York: Routledge. Namkoong, Young. "Dependency Theory: Concepts, Classifications, and Criticisms. "The International Area Studies Review 2.1 (1999): 2-31. Print.

Wallerstein, Immanuel. 1999."Frank Proves the European Miracle." Review 22(3): 3 5 5-71.

Lauderdale,P& Oliverio,A, 2016: 185) The World System According to Andre Gunder Frank: Hegemony and Domination, Journal of World-Systems Research, Volume 21, Number 1, Pages 184-192, ISSN 1076-156X

Denernark, Robert, Jonathan Friedman, Barry K. Gills, and George Modelski, eds. 2000. World System History: The Social Science of Long-Term Change. London: Routledge

٢- يمكن النظر إلى : عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث ، مجلة عالم المعرفة ، عدد ٧٨ ، الكويت، ١٩٨٤ : حيث تذكر في الفصل الثاني دراسة راؤول بريبيش : الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي تبين تطور التجارة بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتطورة .

Frank .A.G 2010. "Debunk Mythology, Re Orient Reality." Pp. 225-270 in Sing C. Chew and Pat Lauderdale, eds. Theory and Methodology of World Development: The Writings of Andre Gunder Frank. New York: Pal grave, McMillan

Augelli, Enrico and Craig Murphy. 1998. America's Quest for Supremacy and the Third World: A Gramscian Analysis. London: Pinter.

Bergesen, Albert. 2015. "World-System Theory After Andre Gunder Frank." Journal of World System Research,

Chew, Sing and Pat Lauderdale, eds. 2010. Theory and Methodology of World Development: The Writings of Andre Gunder Frank (Evolutionary Processes in World Politics). London: Palgrave Macmillan>

Oliverio, Annamarie. 1998. The State of Terror. New York: SUNY Press.

3- for more see: Paul A. Papayoanou: Interdependence, Institutions and The Balance of Power: Britain, Germany, International Security, Vol. 20, No. 4, Spring 1996.

٤- المزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : أغيري إيمانويل ، التبادل الغير متكافئ، ١٩٦٩.

٥- أنظر ، جيرار شاليان و آخرون ، العالم الثالث : الواقع و الاساطير، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص ص٢٦-٣٣.

6- For more see : Frank, A. G2014 . "Foreword." Pp. ix-xv in Annamarie Oliverio, The State of Terror. New York: SUNY Press. Oliverio, Annamarie and Pat Lauderdale, eds. 2006. Terrorism: A New Testament. London:Sage UK and de Sitter. Lauderdale, Pat and Richard Harris. 2008. "Introduction to the Light of Andre Gunder Frank."Journal of Developing Societies 24(1): 2-12.

٧- يمكن العودة إلى ، هربرت شيلر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة: عبدالسلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، عدد ٢٤٣، الكويت، ١٩٩٠، وكذلك هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية ، ترجمة: وجيه عبدالمسيح ، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة، ٢٠٠٧ .

Frank, A. G 1996. "The Underdevelopment ofDevelopment."Pp17-56 in Sing C. Chew and Robert Denemark, eds. The Underdevelopment of Development: Essays in Honor of Andre Gunder Frank. Thousand Oaks: Sage Publications.

Oliverio, Annamarie and Pat Lauderdale, eds. 2006. Terrorism: A New Testament. London:Sage UK and de Sitter.

8- for more see : Joseph S. Nye, Jr.: Limits of American Power, Political Science Quarterly, Vol. 117, No. 4, Winter 2002.

9- For more see : Moses, D 2012 Understanding Dependency Theory: A Comparative Evaluation of Gunder Franks' Seminal Work in Today's World.

Nader, Laura. 2002. The Life of the Law. Berkeley, CA: University of California Press.

١٠- للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : عواطف عبدالرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة ، عدد ٧٨ ، الكويت ، ١٩٨٤ : حيث تذكر وجهة نظر المفكر الاقتصادي البرازيلي دوس سانتوس حول قضية التبعية.

١١- للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : محمد صفوح الاخرس، علم الاجتماع الصناعي ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق، ٢٠٠٠ . وكذلك : نادية الشيشيني ، نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد٤، ١٩٨٣.

١٢- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، مجلة عالم المعرفة، عدد ١١٧ ، الكويت ،١٩٨٧.

١٣- للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : محمد سيد أحمد ، المتلاعبون بأمن سورية ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٤.

١٤- قرار الرئيس حافظ الأسد باعتماد التعددية السياسية أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب وخاصة في تكتل الجبهة الوطنية التقدمية والتي تضم (حزب البعث العربي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي السوري ، الحزب الشيوعي السوري الموحد، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، حزب العهد الوطني ، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي ، الحزب السوري القومي الاجتماعي ، حزب الوحدويين الاشتراكيين ، حزب الاتحاد العربي الديمقراطي)

كما ظهر في سورية بعض الأحزاب الأخرى وخاصة بعد إعلان الحرب الكونية على سورية ومنها حزب التضامن ، الحزب الديمقراطي السوري ، حزب الطليعة الديمقراطي، حزب التضامن العربي الديمقراطي ، حزب التنمية الوطني ، حزب الشباب الوطني السوري ، حزب التنمية الوطني ، حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية، حزب سورية الوطن ، حزب الإرادة الشعبية ، حزب الشعب .

15- for more see: Andrew Moravcsik : Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, Vol. 51, No. 4 Autumn 1997.

●●●